

## القاعدة الحادية عشر

### في الإرادة

وهي تنسب الى ثلاث مسائل احدها في كون الباري تعالى مريداً على الحقيقة الثانية في ان ارادته قديمة لا حادثة والثالثة ان الارادة الازلية متعلقة بجميع الكائنات

• اما الاولى فالكلام فيها مع النظام والكعبى والجاحظ والنجار فذهب النظام والكعبى الى ان الباري تعالى غير موصوف بها على الحقيقة وان ورد الشرع بذلك فالمراد بكونه تعالى مريداً لافعله انه خالقها ومنشئها وان وصف بكونه مريداً لافعال العباد فالمراد بذلك انه امر بها وان وُصف بكونه مريداً في الازل فالمراد بذلك انه عالم فقط

وذهب النصارى الى ان معنى كونه مريداً انه غير مغلوب ولا

مستكبر

وذهب الجاهظ الى انكار اصل الارادة شاهداً وغائباً وقال

مهما انتفى السهو عن الفاعل وكان عالماً بما يفعله فهو مرید واذا مالت  
نفسه الى فعل الغير سمي ذلك الميلان ازادة والا فليست هي جنساً  
من الاغراض وهو<sup>١</sup> الاولى بالابتداء وهو الایهم بالرد عليه  
فقال له اثبات المعاني والاعراض ثم التمييز بين حقيقة كل واحد  
• منها انما يتنى<sup>٢</sup> على احساس الانسان من نفسه وكما يحس الانسان من  
نفسه علمه بالشيء وقدرته عليه يحس من نفسه قصده اليه وعزمه  
عليه ثم قد يفعله على موجب ارادته وقد لا يفعله على موجب ارادته<sup>٣</sup>  
وربما يريد فعل الغير من غير ميل النفس والتوقان اليه وكذلك يريد  
فعل نفسه من غير ميل وشهوة كمن يريد شرب الدواء على كراهية  
١٠ من نفسه وبالجملة الاحساس حاصل ورده الى العلم بالفعل باطل فان  
العلم تبين واحاطة فقط وهو يطابق<sup>٤</sup> المعلوم على ما به من غير تأثير في ٣٠٢  
المعلوم ولا تأثير منه وكذلك يتعلق بالتدريج والحادث والقصد والارادة  
يقتضي ويخص فيؤثر ويتأثر ولذلك لا يتعلق الا بالمتجدد  
والحادث فبطل مذهب الجاحظ  
١٥ واما الرد على الكمي والنظام بعد اعترافهما بكون الارادة جنساً  
من الاغراض في الشاهد ان نقول قام الدليل على ان الاختصاص  
ببعض الجائزات دون البعض في افعال العباد دليل على الارادة  
والقصد والدليل يطرد شاهداً وغايباً فان الاحكام والالتقان لما دل  
على علم الفاعل شاهداً دل عليه غايباً والدليل العقلي لا ينتقض ولا

(٤) ١ - (٥) ب تبين (كذا) - (٦...٦) ب - (٧) ب والفعل - (٨) ب  
مطابق

يقتصر

٢٠ قال الكامي انما دل على الاختصاص على الارادة في الشاهد لان  
الفاعل لا يحيط علماً بكل الوجوه في الفعل ولا بالمغيب عنه ولا  
بالوقت والمقدار فاحتاج الى قصد وعزم الى تخصيص وقت دون وقت  
ومقدار دون مقدار والبارى تعالى عالم بالغيوب مطلع على سرايرها  
واحكامها فكان علمه بها مع القدرة عليها كافياً عن الارادة والقصد  
الى التخصيص وانه لما علم انه يختص كل حادث بوقت وشكل  
وقدرة فلا يكون الا ما علم فاي حاجة به الى القصد والارادة وايضاً  
فان الارادة لو تحققت فاما ان تكون سابقة على الفعل او حادثة مع  
٣٠٣ الفعل فان كانت (سابقة) فهي عزيمة والعزم لا يتصور الا في حق من  
تردد في شيء ثم ازمع عليه او انتهى عن شيء ثم اقبل اليه وان  
كانت مقارنة فهي اما ان تحدث في ذاته او في محل اولاً في ذاته ولا  
في محل والاقسام الثلاثة باطلة بما سبق بطلانها فتعين ان الارادة للقديم  
سبحانه لا معنى لها الا كونه عالماً قادراً فاعلا

١٠ قبل له قد سلمت في الافعال وجوهاً من الجواز في تخصيصها  
ببعض الجائزات دون البعض فينظر بعد ذلك اهو من دلائل العلم  
او من دلائل الارادة

فقول قد بينا بان العلم يتبع المعلوم على ما هو به سواء كان العلم  
محيطاً بجميع الوجوه في الفعل وقتاً ومقداراً وشكلاً او لم يكن فالعلم

(٢) ب - (٣) ب كما (?) - (٤) ب يخص - (٥) ا يردد

٣٠٣ - (١) ب سمي (له سمي) - (٢...٤) ب -

من حيث هو علم لا يختلف وان قدر اختلاف في العلم حتى يكون احد العلمين مخصصاً دون الثاني فلنقدر مثل ذلك فيه حتى يكون احدهما موجداً والثاني غير موجود ويقع الاجتزأ بالعلم عن القدرة كما وقع به عن الارادة فيعود الكلام الى مذهب الفلاسفة ان علمه تعالى علم فعلي فيوجد من حيث يعلم ويختار الافضل من حيث يعلم وان وجب ان تعطى كل صفة حظها من الحقيقة فالعلم ما يحصل به الاحكام والاتقان والارادة ما يحصل بها التخصيص والقدرة ما يحصل بها الاجاد والقضايا مختلفة فالمقتضيات اذا غير متحدة

٣٠٤ ] واما قوله اثبات الارادة في الشاهد لامتناع الاحاطة بالمراد ٣٠٤ من كل وجه فباطل لانا لو فرضنا الاحاطة بالفعل من كل وجه باخبار صادق او غيره من الطرق كان يجب ان يستغنى عن الارادة وليس الامر كذلك / وتنسيمه القول بان الارادة اما سابقة واما مقارنة فيلزم قد عرفت على هذا مذهب الصفاتية ان الارادة ازلية فهي سابقة على المراد ذاتا ووجودا ومقارنة لحال التجدد تعلقا وتخصيصا

١٥ والعلم يتبع الواقع ولا يوقع والقدرة توقع المقدور ولا تخصص والارادة تخصص الواقع على حسب ما علم بما علم والصفة ازلية سابقة والمراد حادث متأخر وليس يلزم على ذلك ان يسمى عزمياً فان العزم توطين النفس بعد تردد ولو كان المريد للشيء متمنياً او مشتتياً او ما يلا

(٣) احكامها - (٤) ب والقدرة - (٥) ب به ز الوجود والارادة ما يحصل بها التخصيص والقضايا مختلفة  
٣٠٤ (١...١) ب - (٢) ز ا - (٣) ب او - (٤) ب عرف - (٥) ب -  
(٦) ب ز قديمة - (٧) ب مشتتياً

لوجب ان يقال العالم بالشيء معتقداً كمن النفس متروكاً ومتفكر  
فيطل الاستدلال من هذا الوجه وليس كل من علم شيئاً اراده ولا  
كل من اراد شيئاً قدر عليه بل كل من فعل شيئاً فقد قدر عليه ومن  
قدر على فعل شيء اراده ومن اراده علمه فالارادة تتبع العلم حتى  
يتصور ان يكون عالماً ولا يكون مریداً ولا يتصور ان يكون  
مریداً ولا يكون عالماً

اما الرد على النجار حيث قال انه مرید بمعنى انه غير مغلوب ولا  
٣٠٥ مستكره فيقال له فسرت حكماً ثابتاً بنفي كمن يفسر كونه قادراً  
بانه غير عاجز و كونه عالماً بانه غير جاهل وذلك مذهب المعطلة  
الفلاسفة ثم تجرد نفي العجز والكرهية لا يقتضى كون الذات مریداً  
فان كثيراً من الاجسام ينفي عنها العجز والكرهية ولا يكون  
مریداً وكثير من المریدين كاره كمن شرب الدواء على كراهية من  
طبعه وهو مرید له فالكرهية تضاد الطوع واما القصد فقد يجامع  
الكرهية

ثم قول كونه غير مغلوب ولا مستكره امر يجمع عليه وانما  
الكلام في اننا راينا في الافعال ما يدل على كون الصانع مریداً وهو  
اختصاص الافعال ببعض الجائزات دون البعض واهمال هذه القضية  
غير ممكن فما مدلول هذا الدليل

فانه فلم مدلوله انه غير مغلوب ولا مستكره  
فيقال انما استفدنا العلم بذلك من كونه قادراً على الكمال ٢٠

والاختصاص لم يدل على القدرة بل الوقوع دل عليها فلم يكن للاختصاص مدلول ونحن انما اثبتنا العلم بالصفات من الدلائل واذا ثبتت هذه المسئلة اخذنا في المسئلة الثانية وهو كون الرب تعالى مریداً بارادة قديمة

• فنقول قد قام الدليل على ان معنى المرید هو ذو الارادة كما قام الدليل على ان معنى العالم هو ذو العلم فنقول اما ان يكون الرب سبحانه مریداً لنفسه او بارادة واذا تحقق انه مرید بارادة فاما ان ٣٠٦ تكون الارادة قديمة واما ان تكون حادثة فان كانت حادثة فلا يخلوا اما ان تكون حادثة في ذاته او في محل او لا في ذاته ولا في محل وقد سبق الرد على من قال بحدوث الارادة في ذاته ويستحيل كون الارادة في محل ويكون الرب تعالى مریداً بها فان المعنى اذا قام بمحل وصف المحل به اذ لا معنى للقيام به الا وصفه به وحينئذ لا يوصف غيره به اذ من المحال وصف الشئين بمعنى واحد قام باحدهما دون الثاني ويستحيل كون الارادة لا في محل فان الارادة من جملة المعاني والاعراض واحتياج الاعراض الى المحل صفة ذاتية لها ومن المحال ثبوتها دون الوصف الذاتي ولو لم تحل في محل لكانت قائمة بذاتها والقيام بالذات قابل للمعنى فحينئذ تكون الارادة قابلة للمعنى ولا يكون فرق بين حقيقة الجوهر وبين حقيقة العرض حتى لو جوز استغناء العرض عن المحل في وقت من الاوقات جاز في كل وقت ولو

(٣) ب دال - (٤) ب الاخر... - (٥) انعم - (٦) ب ز لا غير - (٧) مرید  
٣٠٦ (١) ب ز اخر - (٢) ب مكان - (٣) ب كان قائماً -

جوز لجنس من الاجناس او لنوع من الانواع لجاز لكل نوع وجنس ولو جوز ذلك ايضاً للزم تجويز قيام جوهر بمحل فانه كما يستثنى الارادة والغناء والتعظيم عن جنس من المعاني حتى لا يفتقر الى محل جاز ان يستثنى جنس من الجوهر حتى يحتاج الى محل وكل ذلك محال ٣٠٧ ثم نقول هب انا ارتكبنا هذه الاستحالة وتصورنا ارادة لا في محل فمن المريد بها ومن المعلوم ان نسبتها الى القديم والحادث على وتيرة واحدة

فانه قبل يوصف بها القديم لان القديم لا في محل والارادة لا في محل فهي به اولى

قبل ولو قيل يوصف بها الحادث لان الارادة حادثة والجوهر ١٠ حادث والحادث بالحادث اولى والمناسبات بين الحوادث تتحقق ولا مناسبة بين القديم والحادث بوجه ما ثم اخذتم قولكم لا في محل بالاشترك فان معنى قولنا القديم لا في محل اي لا في مكان ومعنى قولنا الارادة لا في محل اي لا في متمكن وفرق بين المكان والمحل فلم توجد المناسبة شاملة للطرفين بمعنى متفق عليه مشترك فيه فلا ١٥ مناسبة اصلاً هذا كن يقول الجوهر لا في محل والارادة لا في محل فوصف الجوهر بها اولى ونقول قد قام الدليل على ان كل حادث اختص بالوجود دون العدم وبوقت وقدردون وقت وقدردون كان المحدث مراداً والارادة شاركت جميع الحوادث في هذه القضية

(٥) ب -

٣٠٧ (١) ب زيات - (٢) ب به - (٣...٣) ب - (٤) ب - (٥) ب  
زان - (٦) ا اولاً - (٧) ب مریدا

فانها اختصت بوقت ومقدار من العدد دون وقت ومقدار فيستدعي ارادة اخرى والكلام فيها كالكلام في هذه فيجب ان يتسلسل والقول بالتسلسل باطل

فان المفترضة نعم اثبات ارادات لا في محل على خلاف وضع

٣٠٨ • الاعراض والمعاني لكن الضرورة الجأت الى التزام ذلك

فيل انه لا وجه لانكار الارادة كما قال الكعبي لانه يوجب ان

تكون الافعال غير اختيارية شبيهة بالافعال الطبيعية عند اهل

الطبايع ولا وجه لاثبات كونه مريداً لذاته لان الصفات الذاتية

وجب تعميمها فهي عامة التعلق وحينئذ وجب تعلق كونه مريداً

١٠ بالفواحش والقبايح وذلك باطل كما سيأتي ولا وجه لاثبات ارادة

قديمة لانه يودي الى اثبات الالهين قديمين كما سبق ان الاشتراك في

القدم يوجب الاشتراك في الالهية ولا وجه لاثبات كونها حادثة

قائمة بذات الباري ولا لاثبات كونها قائمة بذات اخرى لما سبق من

المعنى فتعين انها لا في محل فالضرورة العقلية الجأت الى تعيين هذا

١٠ القسم من الاقسام ونحن لم نبعد النجعة في ذلك مع اثبات الفلاسفة

عقولا مفارقة للاجسام قائمة بذواتها وهي مبادي الموجودات ومع

اثبات جهم وهشام علوماً حادثة لا في محل ومع اثبات الاشعرية

تكليماً لا في محل لان ذلك الكلام الذي في ذات الباري تعالى لم

ينتقل الى سمع موسى عليه السلام والذي سمعه موسى لم يكن في

٢٠ محل فهم وان لم يصرحوا بتكليم<sup>١</sup> لا في محل كما صرحنا بتعظيم لا في ٣٠٩

٣٠٨ (١) ب من قبل - (٢) ب قديمين - (٣) ب ز فهب ان الارادات الحادثة

مبادى الموجودات - (٤) ب بتكلم - (٥) ب يصرحوا (كذا)

محل غير انهم اثبتوا كلاماً مسموعاً والصفة الازلية لم تنتقل وسمع  
موسى قد امتلى بالتكليم حتى يقال انه سمع كجر السلسلة<sup>١</sup>  
واما فوكم ان حدثت ارادة فبارادة اخرى تحدث وبتسلسل  
فغير مقبول لان الارادة لا تراد اليست ارادتنا لو كانت مرادة  
بارادة اخرى ادت الى التسلسل فلم تستدع<sup>٢</sup> الارادة جنسها  
فان الاشعرية الضرورية التي ادعيتم ليست الضرورية العقلية التي  
يضطر العقل الى التزامها من ابطال قسم وتعيين قسم فانكم قدرتم  
من محال حتى ارتكبتم محالا والاقسام كلها بزعمكم محالات فلم  
التزمت هذا المحال دون مذهب الكعبي في رده الارادة الى العالمية  
والقادرية كما رددتم كونه سميعاً بصيراً الى كونه عليماً خبيراً على<sup>٣</sup>  
قول وهلاً<sup>٤</sup> التزمت مذهب النجار في رد الارادة الى صفة النفي كمن  
قال منكم<sup>٥</sup> انه سميع بصير بمعنى انه حي لا افة به وهلاً<sup>٦</sup> قاتم هو  
مريد لنفسه كما قال النجار على راي ولا تلتزموا عموم التعلق الا فيما  
يصح ان يكون قادراً على ما يصح ان يكون مقدوراً له وهلاً<sup>٧</sup>  
التزمت مذهب<sup>٨</sup> الكرامية في اثبات ارادات في ذاته لان المحذور<sup>٩</sup>  
٣١٠ من ذلك الالتزام هو التغيير بالحوادث والتغيير حاصل في الاحكام  
حسب حصوله في المعاني اذا لم يكن مريداً فصار مريداً عندكم  
فاذا لم يدل تغيير الاحكام على الحدوث لم يدل تغيير المعاني ايضاً على  
الحدوث او هل قاتم هو مريد بارادات في محل كما قاتم هو متكلم

٣٠٩ (١) ب السلاسل - (٢) ا ادا - (٣) ا تستدعي - (٤) ب -

(٥) ب او هلا - (٦) ب ز مراداً كما قاتم في كونه قادراً - (٧) ب قول

٣١٠ (١) ب حصولها - (٢) ب اذ

بكلام يخلقه في محل وما الفرق بين البابين فان الارادة ان اوجبت  
حكماً لمن قامت به فليوجب الكلام كذلك وان كان المتكلم من  
فعل الكلام على اصلكم فاصطلحوا على ان المرید من فعل الارادة  
ثم يرجع الحكم الى الفاعل كما يرجع في كونه عدلاً يخلق العدل  
• فكيف التزمتم ابعدا الاقسام قبولاً عن كونه معقولاً

ثم فو لستم الارادة لا تراد تحكم باطل فان الارادة من الحوادث  
وكل حادث اختص بمثل دون مثل فهو مراد وان استغنى حادث عن  
الارادة استغنى كل حادث ولا يودي الى التسلسل في الارادة فان  
الارادة الاخيرة تستند الى خلق الباري فهي ضرورة الوجود مرادة  
• بارادة الباري تعالى وارادته قديمة لا تراد اي لا تخصص بوقت دون  
وقت

واما النمثل بالاقول المفارقة على رأي الفلاسفة غير سديد فانهم اثبتوا ٣١١  
جواهر قائمة بذواتها قابلة للمعاني غير انهم لم يحكموا بتجزئتها وانتم  
اثبتتم ارادات من جنس ارادات الحوادث وهي اعراض لا في محل  
• فقد اخرجتموها عن اخص اوصاف العرضية وما اجرتم فيها حكم  
الجوهرية

واما النمثل بمذهب مبرم ٣١١ صفوانه وهنالك فمثل مجال والرد  
عليه كالرد عليكم والتمثل بمذهب الاشعري في تكليم البشر غير  
مستقيم على اصله فان عنده كلام الله مسموع بسمع البشر كما انه مرئي

٣١١ (١...١) ب - (٢) ب بمثل - (٣) ب ز بمجال - (٤) ب فلا رد -

(٥) ب تكلم - (٦) - -

بروية البشر<sup>٧</sup> ولم يجب من ذلك انتقال ولا تغير وزوال فظتم على ابواب المذاهب وفزتم بأحسن<sup>٨</sup> المطالب

واما المسئلة الثالثة من سبب المسئلة الكبرى هو القول في تعلق ارادة الباري بالكائنات كلها والمدار<sup>٩</sup> في هذه المسئلة على تعيين الجهة التي هي متعلق الارادة فيرتفع النزاع والتشنيع بذلك فنذكر<sup>١٠</sup> المذاهب اولا ثم نشرع في الدليل

فان المفترضة الفابلوه بارادات مادية ان الباري تعالى مرید لافعاله

٣١٢ الخاصة بمعنى انه قاصد الى خلقها<sup>١١</sup> على ما علم<sup>١٢</sup> وتتقدم ارادته على المفعول بلحظة واحدة ومرید لافعال المكلفين<sup>١٣</sup> ما كان منها خيراً ليكون وما كان منها شراً لان لا يكون وما لم يكن خيراً ولا<sup>١٤</sup> شراً ولا واجباً ولا محظوراً وهي المباحات فالرب تعالى لا يريد لها ولا يكرهها ويجوز تقديم ارادته وكرهيته على افعال العباد باوقات وازمان ولم يجعلوا له حداً او مرداً

ثم انما منزههم قالوا ان الارادة الحادثة توجب المراد وخصصوا الايجاب بالقصد الى انشاء الفعل لنفسه اما العزم في حقنا وارادة فعل<sup>١٥</sup> الغير فانها لا توجب ولم يريدوا بالايجاد ايجاب العلة المعلول ولا ايجاب التولد والارادة عندهم لا تولد فان القدرة عندهم توجب المقذور بواسطة السبب فلو كانت الارادة مولدة بواسطة السبب استند المراد الى سببين وزم<sup>١٦</sup> حصول مقدرين قادرين

(٧) ب البصر - (٨) ب باحسن المذاهب الاخر - (٩) ب المقدار - (١٠) ب فدل

(١١) ب ز وابداعها - (١٢) ب ز ارادته

(١٣) ٣١٢ ب الفعل - (١٤) ب زمن العباد - (١٥) ب ل لا - (١٦) ب ز من ذلك

فان المترتبة الصفة القديمة اذا تعلقت بمتعلقاتها وجب عموم تعلقها  
اذ لا اختصاص للقديم بشيء فلو كانت الارادة قديمة لتعلقت بكل  
مراد من افعال نفسه ومن افعال العباد ومن افعال العباد ان يريد زيد  
حركة ويريد عمرو سكوناً فوجب ان يكون القديم مريداً لارادتيهما  
ومراديهما وما هو مراد يجب وقوعه فيؤدي الى اجتماع الضدين في  
حالة واحدة

فان الاشعري الصفة القديمة يجب تعلقها بكل متعلق على ٣١٣  
الاطلاق ام يجب عموم تعلقها بما يصح ان يكون متعلقاً بها فان كان  
الاول فهو غير مستمر في الصفات فان العلم يتعلق بالواجب والجاز  
١٠ والمستحيل والقدرة لا تتعلق الا بالممكن من الاقسام والارادة لا  
تعلق الا بالتجدد من الممكنات والعلم اعم تعلقاً والقدرة اخص  
من العلم والارادة اخص من القدرة والعموم لا ينقص ولا يزيد  
وفياً لا يتناهى من المعلومات والمقدورات والمرادات فكل قسم لا  
يتناهى فيعم تعلق الصفة بما لا يتناهى مما يليق بكل قسم ويختص  
١٥ بكل صفة ولو كان الايجاب بالقدرة على نعت اليجاد لوجد كل ما  
تعلق به القدرة فيوجد ما لا يتناهى وذلك محال بل الارادة هي  
المخصصة بالوجود المتعلقة بحال متجدد<sup>١</sup> واما تعلق ارادة القديم  
بالضدين في حالة واحدة

اسم قالوا لنا نسلم اولاً ان ههنا ارادتين للضدين بل هو ما وقع

٥...٥ ب -

٣١٣ (١...١) ب - (٢) لها - (٣) ب بالتجدد - (٤) ب ز والموص  
- (٥) او ما - (٦) ا فيطم - (٧) ب الايجاب - (٨) ب بالتجدد - (٩...٩) ب  
ارادات ان الضدين -

في معلوم الرب تعالى ان<sup>١</sup> يقع فهو المراد وصاحبه المرید وما علم انه لا يقع فليس مراداً وصاحبه<sup>٢</sup> المتمنى ويجوز تعلق الارادة القديمة بمعنيين احدهما تمن<sup>٣</sup> وشهوة والثاني ارادة

ثم قالوا لم قلتم ان ارادة الارادتين تقتضى ارادة المرادين حتى

٣١٤ يلزم الجمع بين الضدين فانه تعالى انما اراد ارادتيهما من حيث وجودهما • وتجدهما لا من حيث مراديهما وهو كارادته<sup>٤</sup> للقدرة لا تكون ارادة للمقدور وقدرته على الارادة لا تكون قدرة على المراد على اصلكم كعلمه بعلم زيد وظن عمرو وشك خالد وجهل بكر لا يكون اعتقاداً لمتقداتهم حتى يوصف بتعلقات صفاتهم

والسرفي ذلك ان الارادة القديمة لم تتعلق الا بوجه واحد وهو ١٠

المتجدد من حيث هو حادث متجدد متخصص بالوجود دون العدم ووقت دون وقت والارادتان تشتركان في التجدد<sup>٥</sup> فتنسبان اليها من جهة التجدد والتخصص وهما من هذا الوجه ليسا ضدتين فلم تتعلق الارادة بالضدين ولو قيل تتعلق الارادة بالارادتين جميعاً من حيث الوقوع والتجدد وباحد المرادين وهو الواقع منهما في المعلوم وتعلق<sup>٦</sup> بعدم وقوع الاخر<sup>٧</sup> فهي ارادة لوقوع احدها وكرهة لوقوع الاخر<sup>٨</sup> كان ذلك ايضاً صواباً قال الله تعالى<sup>٩</sup> يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ اى يريد خلاف<sup>١٠</sup> العسر كما قال<sup>١١</sup> أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ اى بما يعلم خلافه<sup>١٢</sup> حتى لا يكون النفي داخلاً في الاطلاقات

(١٠) ب ز لا (في تصحيح) - (١١) ب ز المرید ما وقع له لا (والتن مضطرب)

(١٢) ٣١٤ (١) ب كارادته - (٢) ب ز العلم والجهل بشتركان في تجدد - (٣) ب

يش... - (٤) ب - (٥) سورة ٢، ١٨١ - (٦) ب - (٧) ب بخلافه -

(٨) سورة ١٠، ١٩

فإن المفترضة قد تقرّر في العقول أن مرید الخیر خیر ومرید الشر شر ومرید العدل عادل ومرید الظلم ظالم فلو كانت الإرادة الازلية ٣١٥ تتعلق بالكائنات كلها لكان الخیر والشر مراداً فيكون المرید موصوفاً بالخيرية والشرية والعدل والظلم وذلك قبيح في حق القديم • سبحانه قال الله تعالى ' وما الله يريد ظلماً للعباد

فإن الاشربة هذه المقدمة التي ذكرتموها من المشهورات في ٣١٦ عادات الناس لا من الاوليات في قضايا العقول وانما يختص اطرافها في بعض الصور دون البعض اذ لا يقال في سياق ذلك ان مرید الجهل جاهل ومرید العلم عالم ومرید الطاعة مطيع ولا يقال مرید الحركة متحرك ومرید الصلوة مصل ثم يقال في الشاهد مرید العبادة عابد ولا يقال في الغائب مرید العبادة عابد

ثم السر في ذلك ان الارادة الحادثة قد تكون ضرورية وقد تكون كسبية والضرورية منها لا توصف بالخيرية والشرية والتكليفية اذ لا تكليف الا على المكتسب وقد توصف بالخيرية والشرية الجبرية كما يقال الملك يريد الخیر طبعاً وجبراً والشيطان يريد الشر طبعاً وجبراً واما الارادات الكسبية فتتوجه على المرید فيها وبها التكليف فيوصف بالظلم والعدل والخیر والشر والطاعة والمعصية كما وصف ساير الحركات ثم لم يلزم من ذلك طردها في الغائب فلم يصح الاستدلال

٣١٥ (١) سورة ٤٠، ٣٣ -

٣١٦ (١) ب على مساق - (٢) التكليفية - (٣) ب تكلف - (٤) الجبرية

ب الخیر لعله الجزئية - (٥) ب على المساق

والسر في ذلك ان الارادة الازلية لم تتعلق بالمراد من افعال العباد  
٣١٧ من حيث هو مكلف به اما طاعة واما معصية واما خيراً واما شراً  
بل لا يتعلق به من حيث هو فعل العبد و كسبه على الوجه الذي  
ينسب اليه فان ارادة فعل الغير من حيث هو فعله تمن وشهوة وانما  
يتعلق به من حيث هو متجدد متخصص بالوجود دون العدم متقدر  
بقدر دون قدر وهو من هذا الوجه غير موصوف بالخير والشر وان  
اطلق لفظ الخير على الوجود من حيث هو وجود فذلك اطلاق بمعنى  
ينحالف ما تنازعنا فيه فالباري تعالى مرید الوجود من حيث هو  
وجود والوجود من حيث هو وجود خير فهو مرید الخير وبيده الخير  
واما الوجه الذي ينسب الى العبد هو صفة لفعله بالنسبة الى قدرته  
واستطاعته وزمانه ومكانه وتكليفه وهو من هذا الوجه غير مراد  
للباري تعالى وغير مقدور له ولما تقرر عندنا بالبراهين السابقة انه تعالى  
خالق اعمال العباد كما هو خالق الكون كله وانما هو خالق بالاختيار  
والارادة لا بالطبع والذات فكان مریداً مختاراً لتجدد الوجود  
وحدوث الموجود ثم الوجود خير كله من حيث هو وجود فكان  
مریداً الخير واما الشر فمن حيث هو موجود فقد شارك الخير فهو من  
ذلك الوجه خير ومراد وعلى هذا لا يتحقق في الوجود شر محض فهو  
تعالى مرید الوجود ومرید الخير والعبد يريد الخير والشر وعن هذا  
قال الحكماء الشر داخل في القضا والارادة بالعرض لا بالذات وبالقصود

٣١٧ (١) ب ينسب - (٢) ا - (٣) ب - وهو في حاشية ا في الكتابة

الثاني لا بالقصد الاول فان الشر عندهم اما عدم وجود او عدم كمال ٣١٨  
الوجود وانما الداخل في القضا والارادة بالقصد الاول هو الوجود  
وكمال الوجود ثم قد يكون الوجود على كمال اول ومتوجه الى كمال  
ثان وقد يكون على كمال مطلق كالعقول المفارقة التي هي تامة كاملة  
• باعيانها في الخير المحض الذي لا شرف فيه وما هو على كمال اول  
اي هو بالقوة على كمال الى ان يصير بالفعل على كمال ثان فيقع من  
مصادمات احوال السلوك من المبدأ الى الكمال احوال هي شرور  
ومضار كما تقع احوال هي شرور ومنافع والارادة الازلية والعناية  
الربانية تتعلق بالامرین والقسمين جميعاً ولكن احد المتعلقين على  
١٠ سبيل التضمن والاستتباع والعرضية ويسمى ذلك مراداً ومقصوداً  
بالقصد الثاني والمتعلق الثاني على سبيل الوضع والاصالة والذاتية  
فيسمى ذلك مراداً ومقصوداً بالقصد الاول هذا كما يعلم ان المقصود  
الكلي من ازال المطر من السماء نظام العالم وانتظام الوجود وذلك  
هو الخير مطلقاً ثم ان خرب بذلك بيت عجوز قد اشرف على  
١٥ الانهدام او ماتت العجوز وقد بلغت الى شرف الموت كان ذلك شراً  
بالاضافة لا بالاصالة وبالقصد الثاني لا بالقصد الاول ووجود خير  
كلي مع شر جزئي اقرب الى الحكمة من لا وجود له لا يقع الشر ٣١٩  
الجزئي فان عدمه مما يورث الفساد في نظام كل الموجودات فهو اكثر  
شراً واشد ضراً

٣١٨ (١) ب لوجود - (٢) ب فهو - (٣) ا الاول - (٤) ا الاشرين -

(٥) ب جزوى

٣١٩ (١...١) ب وجود ليلاً (٢) ب ضراً -

فإن المنزلة كل أمر بالشيء فهو مرید له والرب تعالى أمر عباده بالطاعة فهو مرید لها إذ من المستحيل أن يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريد لها والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالأمر بها وبين كراهية وقوعها جمع بين نقيضين وذلك بثبابة الأمر بالشيء والنهي عنه في حالة واحدة إذ لا فرق بين قول القائل ارك بكذا واكره منك فعله • وبين قوله ارك بكذا وانهاك عنه وإذا وقع الاتفاق بأن الله تعالى أمر عباده بالطاعة وجب أن يكون مریدا لها كارهاً لضدها من المعصية وإذا كان الأمر بالشيء مریدا له كان الناهي عن الشيء كارهاً له

والذي يحض ذلك أن الأمر بالشيء يقتضي من المأمور حصول • المأمور به والارادة تقتضي تخصيص المأمور به بالوجود ومن المحال اقتضاء الحصول لشيء واقتضاء ضد ذلك منه فلو قلنا أن الباري تعالى أمر أبا جهل بالإيمان وأراد منه الكفر أدى ذلك إلى اقتضاء الإيمان منه بحكم الأمر واقتضاء الكفر منه بحكم الارادة وهو محال وينخرج على هذه القاعدة واستروا حكم إلى العلم فإنه يجوز أن يأمر بخلاف • ٣٢٠ المعلوم لأن العلم ليس فيه اقتضاء وطلب وإنما هو يتعلق بالمعلوم على ما هو به بخلاف الارادة فإنها مقتضية فيرد الأمر على خلاف العلم ولا يرد على خلاف الارادة

فإن الاشارة لسنا نسلم أن كل أمر بالشيء مرید حصوله بل كل أمر بالشيء عالم بحصوله مرید له حصولاً وكل أمر يعلم حصوله • ٢٠

٣) ب على أن — (٤...٤) أ ب كذا لعله استواء إلى حكم  
٣٢٠ (١) ب له حصولاً — (٢...٢) أ. يكون مریدا لحصول —

ضده لا يكون مريداً لحصوله فان الارادة على خلاف العلم تعطيل  
لحكم الارادة وتغيير لخص وصفها وقد بينا ان اخص وصفها  
التخصيص وحكمها انما يتعلق بالمتجدد من المقدورات والمتخصص  
من المقدورات فاذا علم الامر ان المأمور به لا يحصل قط ولا يتجدد  
• ولا يتخصص قط فيستحيل ان يريده فانها توجد ولا متعلق لها يتعلق  
ولا اثر لتعلقها وذلك محال ولو كانت الارادة خاصيتها ان تتعلق  
بالممكن فقط كالقدرة لكان جايزاً ان تتعلق بخلاف المعلوم

ومن العيب ان متعلق القدرة اعم من متعلق الارادة فان الجايز  
الممكن من حيث هو ممكن متعلق القدرة والمتجدد من جملة  
١٠ الممكنات هو متعلق الارادة والمتجدد اخص من الممكن

ثم قال بعض المخالفين ان خلاف المعلوم غير مقدور وهو اعم  
فخلاف المعلوم كيف يكون مراداً وهو اخص ثم نقول من رأيت  
الامر بالشئ لا يكون مريداً للمأمور به من حيث انه مأمور به قط ٣٢١  
سواء كان المأمور به طاعة او غيره وقد علم الامر حصولها وسواء  
١٥ كان الامر بخلاف ذلك فان جهة المأمور به هو كسب المأمور وقد  
بيننا ان ذلك اخص وصف للفعل سمي به المرء عابداً مطيعاً مصلياً  
وصائماً مزكياً حاجاً غازياً مجاهداً والفعل من هذا الوجه لا ينسب الى  
الباري تعالى فلا يكون مريداً له من هذا الوجه بل ينسب اليه من  
حيث التجدد والتخصيص وما لم يكن الفعل فعلاً للمريد لا يكون  
٢٠ مراداً له فما كان من جهة العبد من الذي سميناه كسباً ووقع على

(٣) ب يتعلق - (٤) ب زمن  
٣٢١ (١) ب - (٢) ب ذلك ان - (٣) ا وقع -

وفق العلم والامر كان مراداً ومرضياً اعنى مراداً بالتجدد والتخصيص  
مرضياً بالشناء والثواب والجزاء وما وقع على وفق العلم وخلاف  
الامر كان مراداً غير مرضي اعنى مراداً بالتجدد غير مرضي بالذم  
والعقاب وهذا هو سر هذه المسئلة ومن اطلع عليه استهان بتهويلات  
القدرية وتمويهات الجبرية فعلى هذا لم يكن الباري تعالى مريداً  
لشور والمعاصي والقبايح من حيث انها شرور ومعاصي وقبايح ولا  
هو مريد للخيرات والطاعات والمحاسن من حيث انها كذلك بل هو  
مريد لكل ما تجدد وحدث في العالم من حيث انها متخصصة بالوجود  
٣٢٢ دون العدم ومتقدرة باقدار دون اقدار ومتاقتة باوقات دون اوقات ثم  
ذلك الموجود قد يقع منتسباً الى استطاعة العبد كسباً على وفق الامر ١٥  
فسمى طاعة مرضية اي مقبولة بالشنا نجزا والثواب اجلاً وقد يقع  
على خلاف الامر فيسمى معصية غير مرضية اي مردود بالذم نجزاً  
وبالعقاب اجلاً ولولا قدرة العبد في الشيء لكان الفعل فعلاً متجدداً  
مختصاً بما خصصته الارادة من غير ان يقال هو خير او شر ايمان  
او كفر فالافعال كلها من حيث تجدها واختصاصها مرادة للباري ٢٥  
تعالى وهي متوجهة الى نظام في الوجود وصلاح العالم وذلك هو الخير  
المحض وكانت وجوهها الى الخير وظهورها من الخير وكان بيده الخير  
وكلاً ورد في القرآن من ارادة الخير المخصوص بافعال العباد مثل  
قوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر<sup>١</sup> ولكن يريد ليظهركم

(٢) ب - (٥) ب فعلى هذه القاعدة

٣٢٢ (١) ب ز عاجلاً - (٢) ب منحصراً - (٣) ا فا - (٤) ب ز جهة -

(٥) ا كلها - (٦...٦) ب -

الى غير ذلك فهو محمول على احد معنيين اما ثناء ومدح في الحال  
واما على ثواب ونعمة في المال والافعال ارادة الازلية لا تتعلق الا بما  
هو متجدد من حيث انه متجدد فلا متجدد الا وهو فعل للباري<sup>١</sup>  
تعالى من حيث انه متجدد وذلك لا ينسب الى العبد كما بينا في خلق  
الاعمال فاختصت الارادة بافعال الله سبحانه على الحقيقة دون الوجوه<sup>٢</sup>  
٣٢٣ التي تنسب الى العبد واختص الامر بافعال العباد حقيقة دون الوجوه  
التي تنسب الى الحق تعالى فلم يجب تلازم الامر والارادة وقد يرد الامر  
بمعنى الارادة والارادة بمعنى الامر فيكون الاطلاق باشتراك في اللفظ  
فكان المشركون<sup>٣</sup> تمسكوا بهذا اللفظ<sup>٤</sup> حيث اخبر التنزيل عنهم  
وقال الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا<sup>٥</sup>  
مِنْ شَيْءٍ أَرَادُوا بِذَلِكَ الْمَشِيئَةَ بِمَعْنَى<sup>٦</sup> الامر وعن هذا طالبهم باخراج  
العلم بذلك واظهار الحجة عليهم<sup>٧</sup> من كتبهم وقال إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ  
وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ اذ لم يرد بذلك امر ولا وجدوا في كتبهم بذلك<sup>٨</sup>  
تكليفا فرد عليهم باثبات المشيئة بمعنى التخصيص بالوجود والتصريف  
للامور فقال تعالى قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ<sup>٩</sup>  
وقد نعت<sup>١٠</sup> ابو الحسن واصحابه امثلة في جواز تعلق الارادة<sup>١١</sup>  
على خلاف الامر<sup>١٢</sup> منها ان نبيا لو علم من احد الامة انه لو امر  
بعشر خصال من الخير توانى فيها ولو امر بعشرين خصلة ثم حط عشرة

(٧) ب على (٨) ب للباري

(٣٢٣ - ١) في الاصل... كين (٢) ب الاشتراك (٣) سورة ٦,١٤٩ -

(٤) ب ما عبدنا من دونه من شئ (٥) ازم من دونه (٦) ا - (٧) ب عليه ٦,١٤٩

(٨) ب به (٩) ب ثم رد (١٠) ٦,١٥١ (١١) ا في الحاشية تَعَلَّقَ خ

(١٢) ب الامر بشئ (١٣) الارادة -

منها عنه لم يقصر<sup>١٠</sup> فيأمره بالعشرين على ارادة امتثال العشرة فهو  
مامور بخلاف المراد ومراد بخلاف المأمور ومثل هذا قد وقع ليلة  
٣٢٤ المعراج حيث امر النبي بخمسين صلاة ثم ردت الى الخمس ومنها ان  
رجلاً لو اشتكى عند السلطان من عبيده بعصيانهم عليه وقلة  
مبالاتهم فيستحضرهم الملك فيأمرهم المالك بشيء فهو يريد مخالفتهم  
ايه تصديقاً لمقاله فذلك امر على خلاف الارادة ومنها ان الرب تعالى  
امر خليه ابراهيم بذبح الولد وهو يريد ان لا يحصل<sup>١</sup> اذ لو اراد لحصل  
وللفصوم عن هذه الامثلة اعتذارات ولنا عنها غنية وبما سبق  
من التحقيق كفاية ومن غرق في بحر الحقيقة لم يطمع في شط ومن  
تعالى الى ذروة الكمال<sup>١</sup> لم يخف من حط

١٠ وقد نمكت المفردة بكلمات من ظواهر الكتاب منها قوله تعالى  
وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَقَوْلُهُ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ  
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا وَقَوْلُهُ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ  
الْأَسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَقَوْلُهُ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ  
الْآخِرَةَ وَقَوْلُهُ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ وَقَوْلُهُ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ  
بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَقَوْلُهُ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا  
وَقَوْلُهُ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ<sup>١</sup> واجابت الاشعرية  
بتاويلات وتخصيصات

وامر الالهوية ان نقول ارادة الله ومشيتته او رضاه ومحبه لا

— (١٥) ب ز في ذلك (فيامر)

— ٣٢٤ (١) ز الذبح — (٢) ب التحقيق — (٣) ٢٩,٩ (٤) — ٤,٣٢ (٥) — (٦) ٢,١٨١

— (٧) ٨,٦٨ (٨) — ٤٠,٣٣ (٩) — ٤,١٤٧ (١٠) — ٦,١٤٩ (١١) — ٥١,٥٦

تتعلق بالمعاصي قط من حيث انها معاص كما لا تتعلق قدرته تعالى ٣٢٥  
بافعال العباد من حيث هي اكسابهم فيرتفع النزاع ويندفع التشنيع  
وخرج ما قدرناه من التحقيق وان شئت حملت كل اية على معنى  
شعر به اللفظ ويدل عليه الفجوى

اما قوله تعالى وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ اى لا يرضى لهم ديننا  
وشرعاً فانه وخيم العاقبة كثير المضرة كمن يشتري عبداً معيباً  
فيقول له لا ارضى هذا لك عبداً ومما يتقوى به هذا المعنى ان الرضى  
والسخط يتقابلان تقابل التضاد ثم السخط لم يكن محمولاً الا على  
ذم في الحال وعقاب في المال كذلك الرضى محمول على الثناء في الحال  
١٠ وثواب في المال

واما قوله تعالى والله يريد ان يتوب عليكم وسائر الايات في  
الارادة محمولة على كلمة ذكرها الصادق جعفر بن محمد رضى الله  
عنه ان الله تعالى اراد بنا شيئاً واراد منا شيئاً فما اراده بنا اظهره  
لنا وما اراده منا طواه عنا فما بالناس نشتغل بما اراده منا عما اراده بنا  
١١ ومعنى ذلك انه اراد بنا ما امرنا به واراد منا ما علمه فكانت  
الارادة واحدة يختلف حكمها باختلاف وجه تعلقها بالمراد وهي اذا  
تعلقت بشواب سميت رضى ومحبة واذا تعلقت بعقاب سميت سخطاً ٣٢٦  
وغضباً وكذلك اذا تعلقت بالمراد على وجه تعلق العلم به قيل اراد  
منه ما علم واذا تعلقت بالمراد على وجه تعلق الامر قيل اراد به ما

٣٢٥ (١) المعاصي - (٢) ب اخا - (٣...٣) ب ويخرج على ما قررناه -

(٤) ب ز صاحبه - (٥) ب الملح - (٦) ابن - (٧) ا - (٨) ب لنا -

(٩) ب -

امر واذا تعلق بالصنع مطلقاً بالتخصيص والتعيين من غير التفات الى كسب العبد حتى يكون اراد منه واراده به قيل اراد الكائنات بأسرها ولم يقل اراد منها واراد بها بل ارادها على ما هي عليه من التجدد والتخصيص بالوجود دون العدم فاذا افعال العباد من حيث انها افعالهم اما ان يقال تتعلق الارادة بها لا على الوجه الذي ينسب الى العباد بل على الوجه الذي انتسب الى الخلق ايجاداً وتخصيصاً واما ان يقال تعلق الارادة بها على الوجهين المذكورين انه اراد بنا واراد منا اراد بنا ما امر ديناً وشرعاً واعتقاداً ومذهباً واراد منا ما علم سابقه وعاقبه وفاتحة وخاتمة ودل على صحة هذا المعنى قوله وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ اي لما لم يشا الهداية لحق القول على مقتضى العلم السابق

وقوله تعالى وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ اي لامرهم بالعبادة وقيل ليخضعوا ويستسلموا كما قال وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا

٣٢٧ فان الفلاسفة النظام في الوجود او في العالم متوجه الى الخير لانه صادر عن اصل الخير والخير ما يتشوق كل شيء اليه ويتميز به وجود كل شيء والاول لما علم نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان

٣٢٦ (١...١) ب ارادة منا واراده بنا (٢) ا وارادها (٣) ا -  
(٤) ا ب ايجابا (٤...٤) ب (٥) ب من (٦) ب املان (٧) ١٣، ٢٢ -  
(٨) ب - (٩) ٢، ٧٧ (١٠...١٠) ب -  
٣٢٧ (١) ب لاجا صادرة (٢) ب يتشوقه (٣) ب يتم -

فاض منه ما عقله نظاماً وخيراً على الوجه الا بلغ فيضاً تاماً على أتم  
تأدية وذلك هو العناية الازلية والارادة السرمدية فكان الخير داخلا  
في القضاء الالهي دخولا بالذات لا بالعرض<sup>٢</sup> ثم الشر على وجوه فيقال  
شر لمثل النقص الذي هو الجهل والعجز والتشويه في الخلقة ويقال شر  
• لمثل الوجع والالم والمرض ويقال شر لمثل الظلم والزنا والسرقة وبالجملة  
الشر بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم منقص<sup>٣</sup> طباع الشيء من  
الكالات الثابتة النوعية والطبيعية والشر المطلق لا وجود له  
وكذلك الشر بالذات ليس بامر حاصل الا ان يخبر عن لفظه ولو كان  
له حصول لكان شراً مطلقاً عاماً ذاتياً موجوداً واذا تحقق له وجود  
١٠ فقد حصلت فيه خيرية من جهة وجوده اذ الوجود من حيث هو  
وجود خير فتحقق ان الشر المطلق لا وجود له الا في اللفظ والذهن  
والوجود على كماله الاقصى ان يكون بالفعل وليس فيه امر<sup>٤</sup> ما بالقوة  
اصلاً فلا يلحقه شر واما الشر بالعرض فله وجود ما وانما يلحق ما في ٣٢٨  
طباعه امر ما بالقوة وذلك لاجل المادة فياحقها الامر<sup>٥</sup> يعرض لها في  
١٥ نفسها واول وجودها هيئة من الهيئات المانعة لاستعدادها الخاص  
للكمال الذي توجهت اليه فجعلها اردي<sup>٦</sup> مزاجاً واعصى جوهرًا لقبول  
التخطيط والتشكيل والتقويم فتشوهت الخلقة وانتقصت البنية لا  
لان الفاعل قد حرم بل لان المنفعل لم يقبل فر بما يؤدي ذلك الى  
ان يصدر من تلك البنية اخلاق ردية وربما تستولي نفس حيوانية

(٤) افضاتا - (٥) ا تأديه ب فائدة - (٦) ا (القضايا - ٧) ب ز والشر داخلا في  
القدر دخولا بالعرض لا بالذات - (٨) ب مقتضى - (٩) ب -  
٣٢٨ - (١) ب (في الاصل) لم وتصحيحه الم - (٢) ب اردا (٣) ب حرم -

على نفس انسانية فيصدر عن الشخص افعال قبيحة واعتقادات فاسدة واما الامر الطاري على الشخص من خارج فاحد شيئين اما ما يقع للمكمل واما ما يصادم حق الكمال ومثال ذلك في النوع الانساني العادات القبيحة التي يتربى عليه الصبي من اول نشوه والاعتقادات الفاسدة التي يتعلم الصبي من المعلمين والابوين .  
والا فاصل الفطرة كان على استعداد صالح لولا المانع وعليه دلت الاشارات النبوية كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه فالشر اذاً داخل في القضا الالهى بالعرض لا بالذات اذا وقع فبالحري ان يجازي مجازاة الملاك والفساد على وجود العلة<sup>١</sup> العارضة فالباري تعالى مرید للخير<sup>٢</sup> ارادة بالذات اذ هو مصدر<sup>٣</sup> للخيرات ومرید للشر ارادة بالعرض وليس مصدر الشرور وانقسمت الامور اذا توهمت موجودة الى خير مطلق والى شر مطلق والى خير ممزوج بشر<sup>٤</sup> والآخر اما ان يتساوى فيه الخير والشر او يغلب<sup>٥</sup> احدهما اما الخير المطلق الذي لا شر فيه فقد وجد في الطباع وفي الخلقة واما الشر المطلق الذي لا خير فيه والغالب او المساوى فلا<sup>٦</sup> وجود له اصلاً فبقي ما الغالب في وجوده الخير وليس يخلو عن شر فالأحرى<sup>٧</sup> به أن يوجد فان لا يكون اعظم شرّاً من كونه فواجب ان يقتضى وجوده من حيث يقتضى منه الوجود لئلا يفوت الخير الكلي بوجود الشر الجزئي وايضاً لو امتنع وجود ذلك القدر من

(٤) ب مانع - (٥) ا مصادم - (٦) ب نافيا ؟ - (٧) ب الخير  
٣٢٩ - (١) ب الغالب فيه - (٢) ا فلا حرى - (٣) ا - (٤) ا بان -  
(٥) ب كونه - (٦) ب لوجود -

الشر امتنع وجود اسبابه التي تؤدي اليه<sup>٧</sup> بالعرض فكان منه اعظم  
حالا<sup>٨</sup> في نظام الخير الكلي كمثل النار فان الكون انما يتم بان تكون  
فيه نار ولن يتصور وجودها<sup>٩</sup> الا على وجه تحرق وتسخن ولم يكن  
بد من المصادفات الحادثة ان تصادف النار ثوب فقير ناسك فتحرقه  
• فالامر الدائم والاكثر<sup>١٠</sup> حصول الخير من النار اما الدائم فلان انواعا  
كثيرة لا تستحفظ على الدوام الا بالنار<sup>١١</sup> واما الاكثر فان اكثر  
انواع الاشخاص في كنف السلامة عن الاحتراق<sup>١٢</sup> فما كان يحسن  
ان يترك المنافع الدائمة الاكثرية لاعراض شرية<sup>١٣</sup> اقلية فارادات  
الباري تعالى الخيرات الكائنة على مثال هذه الاشياء ارادة اولية على  
١٠ الوجه الذي يصلح ان يقال ارادها بالذات وبالقصد الاول واراد  
الشرور الكائنة غير اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال ارادها ٣٣٠  
ارادة بالعرض وبالقصد الثاني فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى  
بالعرض وكل يقدر ولو لم يقرر الامر على ما قررناه<sup>١٤</sup> للزم ان يكون  
مصدر الخير غير مصدر الشر وذاك مذهب الثنوية

١٥ قال التكملة لا ننازعكم في اصطلاحكم<sup>١٥</sup> على ان الخير  
المحض<sup>١٦</sup> ما هو اوان الخير المحض ممن<sup>١٧</sup> هو وان النظام في العالم متوجه  
الى كمال في الوجود وانما النزاع بيننا في الخيرات التي تتعلق بافعال  
العباد وكسايهم مثل الاعتقادات الفاسدة والجهالات الباطلة

(٧) ب الى (شر - ٨) ب خلل - (٩) ب حصولها - (١٠) ب الاكبرى -  
(١١) ب بوجود النار - (١٢) ب اخراق - (١٣) ا بشرية  
٣٣٠ (١) ب ز ارادة - (٢) ب ز يكون - (٣) ا قررنا - (٤) ب -  
(٥) ب ما -

والاخلاق الردية والافعال القبيحة اهي حاصلة بارادتنا دون ارادة  
الباري ام هي مرادة له عز وجل وما سوى ذلك من الصور القبيحة  
والحيوانات المؤذية والافات السماوية والعايات الارضية وما يتبعها  
من الهموم والغموم والآلام والاولجاع فلا نزاع فيها اهي خيرات ام  
شرور ولا نقول هي خيرات ومصالح وتحت كل منها شر ومع كل  
بلاء ومحنة لطف وفي كل فتنة وافة صلاح ولكل حيوان يؤذي  
خاصية ومودع في كل جسم من الاجسام منفعة ومضرة وكل مضرة  
فبالنسبة الى شيء آخر منفعة لكننا نلزمكم امراً كلياً فان عندكم  
الوجود كله بما فيه من الروحاني والجسماني صادر عن الاول على  
الترتيب المذكور صدور اللوازم عن الشيء، وما كان على سبيل  
٣٣١ اللوازم فهو بالقصد الثاني اشبه منه بالقصد الاول فما الفرق بين الشرور  
الواقعة في الكائنات و كونها مقتضية بالعرض وبين اصل الكون  
والكائنات و حصولها على سبيل الزوم فليس اذا في الوجود شيء  
هو مقتضى بالذات حتى يكون شيء اخر هو مقتضى بالعرض وما  
ذكرتموه من حد الخير انه يتشوقه الكل يبطل قاعدتكم في الارادة  
١٥ فان الباري لا يتشوق للخير بل يتشوقه الكل فهو الخير المحض وهو  
المراد لا المريد وما سواه فليس بخير ولا مراد اذ لا يتشوقه الباري  
تعالى فلم يردده ويرجع الكلام الى شبه الطامات وقولكم انه اذا علم  
النظام وابدعه فقد اراده فجعلتم الارادة مركبة من سلب واطافة اما

(٦) ب (اولاً) وربما (ثانياً) وما

(٣٣١) ب مقتضياً - (٢) ب ز هو الذي - (٣) ب لم -

السلب فمن جهة انه عالم اي غير محتجب عن ذاته بذاته واما الاضافة  
فمن جهة انه مبدأ النظام الخير والنظام في الوجود تابع ولازم<sup>٤</sup> لكونه  
عالمًا والشر في الوجود لازم وتبع للنظام فما الفرق بين لازم ولازم  
وعندكم الجزئيات معلومة تتبع<sup>٥</sup> الكلّيات والكلّيات معلومة تبعاً<sup>٦</sup>  
لعلمه<sup>٧</sup> وهي معلومة<sup>٨</sup> على منهاج كونها معلومة<sup>٩</sup> فالشر والقبايح/يجب  
ان تكون مرادة على منهاج كونها معلومة وقولكم الشر المحض  
ليس بموجود اصلاً فان الوجود اشتمل على الخير<sup>١٠</sup> او هو خير كله  
فنقول اثبتتم ترتيباً في الوجود حتى قضيتم بان الوجود في بعض  
الموجودات اول واولى وفي بعضها لا اول ولا اولى فهلا اثبتتم فيه تضاداً  
ايضاً حتى تحكموا بان الوجود في بعض الموجودات خير كله وفي  
بعضها شر كله وقد سمعتم من اصحاب الشرايع اثبات الملايكة  
الروحانيين وذلك خير كله واثبات الشياطين وهذا شر كله واصحاب  
الاصليين النور والظلمه يقرون عليكم السلام للالزام<sup>١١</sup> واصحاب  
الكلام يلزمونكم اثبات موجودات في العالم غير مستندة الى  
الموجد كأنها وقعت اتفاقاً لا قصداً او حدثت فلتة<sup>١٢</sup> لا ارادة ٣٣٢  
واختياراً فان كانت لا مستند لها فهي مخلوقة لا خالق لها وان كان  
مستندها خيراً محضاً فكيف يصدر الشر من الخير وان كان مستندها  
شراً محضاً فالشر المحض لا وجود له عندكم فما الجواب وكيف  
الخروج عن عهدة الخطاب

(٤) ب ز وتبع — (٥) ب تبعاً لـ (٦) ب تبع — (٧) ب بذاته — (٨) ب مرادة  
— (٩) ا — (١٠) ب الخيرية — (١١) سلام الالزام  
٣٣٢ (١) ب علة — (٢) ب بان —

وقول نرى العالم الجسماني مملوا بالبلايا والمحن والرزايا والفتن  
ومشحوناً بالافات والعاثات والطوايق والحشرات و متموجاً<sup>٣</sup>  
بالجهالات و فاسد<sup>٤</sup> الاعتقادات و اكثر الخلق على الاخلاق الذميمة  
والخصال اللثيمة واستيلاء القوة الشهوية والغضبية على<sup>٥</sup> العقلية حتى  
لا تكاد تجد في قرن من القرون الا واحداً يقول<sup>٦</sup> بالحكمة الالهية •  
التي هي التشبه بالاله عندكم او فرقة يسيرة ترسم بالمراسيم الشرعية  
التي هي امثال الاوامر الالهية عندنا بل اكثرهم ضم<sup>٧</sup> بكم عمي فهم  
لا يعقلون<sup>٨</sup> وما وجدنا<sup>٩</sup> لا اكثرهم من عهدنا<sup>١٠</sup> وجدنا<sup>١١</sup> اكثرهم لفاسقين<sup>١٢</sup>  
وقايل<sup>١٣</sup> من عبادي الشكور<sup>١٤</sup> فكيف يستمر لكم معاشر الفلاسفة  
ان الشر في العالم بمطلقه لا يوجد و باكثره لا يتحقق وقد صادفتم الوجود<sup>١٥</sup>  
على خلاف ما قررتم فاعتبروا النفوس الانسانية والغالب على احوالها  
من العلم والجهل وعلى اخلاقها من الحسن والقبيح وعلى اقوالها من  
الصدق والكذب وعلى افعالها من الشر والخير تعلمون<sup>١٦</sup> ان الشر في  
العالم الجسماني اغلب واكثر خصوصاً في النفوس الانسانية وبالجملة  
فحيث ما وجدنا الفطرة والتقدير الالهي غالباً على الاختيار<sup>١٧</sup>  
والاكتساب البشري كان الغالب هو الخير والصلاح وحيث ما وجدنا  
الاختيار<sup>١٨</sup> والاكتساب غالبين كان الغالب هو الشر والفساد فعاد  
الامر الى ان لا شر في الافعال الالهية فان وجد فيها شر فبالاضافة الى  
شيء دون شيء وانما يدخل الشر في الافعال الانسانية الاختيارية

(٣) ب مشرجا - (٤) ب ز الحشرات - (٥) ب ز القوة - (٦) ب يعوذ -

(٧) ٢,١٦٦ (٨) - (٩) ٧,١٠٠ - (١٠) ٣٤,١٢ - (١١) ب تعرفون

٣٣٣ (١) الا -

وهي ايضاً من حيث انها تستند الى ارادة الباري سبحانه خير ومن حيث انها تستند الى اكتساب العبد<sup>٢</sup> تكتسب<sup>٣</sup> اسم الشر غير ان الشرايع قد وردت باثبات الشياطين واثبات راسهم ابليس اللعين وليس يمكن انكار ذلك بعد ثبوت الصدق في اقوالهم واخبارهم .  
٥ . بالبينات الواضحة والمعجزات الباهرة وقد اعترف بوجودها قدماء الحكماء<sup>٤</sup> قالوا ما من شيء جزى<sup>٥</sup> في العالم الا ويتحقق له في عالم آخر امر<sup>٦</sup> كلي فبالحرارة<sup>٧</sup> الجزية استدل على نار كلية وبالعقل الجزوي يستدل على عقل كلي وكذلك ساير الامور فبالشر الجزوي في العالم يستدل على شر كلي وكذلك اثبت المجوس واصحاب ١٠ الاثنين للعالم اصلين هما منبع الخير والشر والنفع والضر وهما النور والظلمة كما سبق ذكر مذهبهم وقد استوفيناها في كتابنا الموسوم بالملل والنحل وبالجملة الفلاسفة منازعون في ثلاثة احوال<sup>٨</sup> اولها نفي محض<sup>٩</sup> موجود هو اصل الشر بالذات لا بالعرض والثاني كون الخير في النوع الانساني اكثر واغلب والثالث اثبات موجودات لا مستند لها على طريق الابدان بالذات وبالقصود الاول وما لم تثبت هذه

الاصول<sup>١٠</sup> لم يتم<sup>١١</sup> لهم ما ذكروه والله اعلم واحكم

الفول في الكلام مصرناه في تلك قواعد احديها اثبات كون ٣٣٤  
الباري تعالى متكلماً بكلام ازلي والثانية في ان كلامه واحد والثالثة  
في حقيقة الكلام شاهداً وفي احكامه<sup>١٢</sup>

(٢) ب العباد - (٣) ب تكتسب - (٤) ب زحيث - (٥) ب جزوي - (٦) ب  
شي - (٧) ب فبالخير كثرة - (٨) ب اصول - (٩) ب - (١٠) ب ز بالبرهان  
- (١١) يستمر

٣٣٤ - (١) ز بسم الله الرحمن الرحيم اللهم بكرمك - (٢) ب ز غانيا